طالب بفصل وزارة الشباب عن الإعلام حتى تكون متخصصة بكل خدماتها

العلي : على من يصل إلى البرلمان تعديل قانون تجنيس أبناء الكويتيات

العلي متحدثا

جانب من الحضور

قال مرشح الدائرة الاولى علي العلي نحن في ايام ديموقراطية تمر على البلاد تؤكد اننا شعب اعتاد على الديموقراطية ولن نتركها خدمة للوطن والمواطن.

واضاف خلال كلمة القاها في ندوة انتخابية اول من امس ان الشعب يعلم ان هناك مشاكل في الصحة والتعليم وتردي في الخدمات العامة لكنها يريد الحل ولذلك نخوض السباق البرلماني.

وقال هناك عجز في الموظفين وتحتاج الوزارات للكفاءات ولكن المواطن يحال الى التقاعد ويستعان بالوافدين لذا يجب تعديل بعض التشريعات في ديوان الخدمة.

واضاف يجب توفير الاحتراف الرياضي للشباب قبل ان ان يقتلهم وقت الفراغ وعلينا توفير الاندية التي تصنع المحترفين حسب اتفاقياتنا العالمية منوها الى انه يجب فصل وزارة الشباب عن وزارة الاعلام حتى تكون متخصصة بكل خدماتها لا ان تمون عالة على وزارة اخرى.

وتابع لا نريد قانون الاحداث الذي سيطبق في ١يناير القادم الذي سيطبق على كل من بلغ عامه السادس عشر فما فوق يعني سينال البعض حكم المؤبد او الاعدام.

وزاد يجب إلزام النائب بتقديم الذمة المالية لإبعاده عن الشبهات والمحاسبات ويجب تعديل قانون الترشح من خلال المؤهلات الدراسية.

وبالنسبة للمرأة فهناك فقرة في الدستور ينص على المساواة مع الرجل فأبناء الكويتي يرثونه ويتجنسون عليه لكن المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي لا يمكن لها ذلك وعليه يجب تعديل بعض التشريعات بهذا الشأن.

وقال يجب على بعض المرشحات ان يخضن مضمار تعديل بعض فقرات الدستور لتصب في صالح المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي.

وقال ان زوج الكويتية اذا لم يعدل اشتراطات اقامته على زوجته فإن ابناءها يلحقون بأبيهم وعليه فهناك مشاكل عديدة حصلت في هذا الباب.

وتابع على من يصل الى قبة البرلمان تعديل قانون تجنيس ابنا الكويتيات حتى لا يضيع ابناؤهن في هذه الحياة فضلا عن اعطائهم الإعانة والمكافأة ويجب تقليص سن التقاعد الى ٤٠ سنة.

ونوه الى انه صدر قرار بحرمان جميع الكويتيات غير العاملات بوقف المخصصات والمساعدات والاعانات الخاصة بهن موجها خطابه لوزيرة الشؤون بأن حق المرأة الكويتية لا توقفه شخطة قلم. واضاف لدينا فئات مظلومة وهم ذوو الاحتياجات الخاصة الذين اجحف القانون بحقهم لانه لا يجوز الطعن بأي قرار من قرارات اللجنة الطبية التي تباشر حالاتهم مما جعلهم يعانون المعاناة الشديدة مؤكدا رفعه لكثير من العاوى الخاصة لهم دون مقابل منذ ١٢ عاما لان سلب حق الطع كارثة تهدد المجتمع وبالتالي هم يحق لهم التظلم.

العلاج في الخارج يصرف لمن يعاني من النشلة والحكة ويمنع عن أصحاب المرض العضال

لدينا فئات مظلومة ومنهم ذوو الاحتياجات الخاصة الذين أجحف القانون حقهم

وقال صدر قرار برفف المساعدات الخاصة بالحالات المعاقين الا الشديدة منها فالبتالي تم حرمان البسيطة والمتوسطة وسأرفع دعوى مستعجلة بهذا الشأن لوقف هذا القانون فضلا عن عزمي السعي في تشريع قانون احتراف ذوي الاحتياجات الخاصة رياضيا

وقلل ان قانون التقاعد وفق الخمسين عاما سيحرم كثيرا من الكويتيين مزايا الوظيفة وستشرع قانون يجعل التقاعد في سن ٦٠ عاما لان سن الخمسين كان من تشريع وافد مما جعل المصلحة في جانبه وقلل يجب ان نطور البلد الواقفة الراكدة التي اعتراها الشلل وتمضي من سيء الى اسوأ.مؤكدا ان التعديل الذي يصب في جانب تطوير البلد سيكون من اول تشويعاتنا التي نسعى لتحقيقها ان وصلنا الى قبة البرلمان.

وقال ان بيع المناقصات والمشاريع تسبب بتردي الخدمات ويجب تشريع قانون يمنع بيع المناقصة في الباطن للمستثمر الاقل متسائلا فلماذا لا نسمح للمستثمر الاجنبي ان ياخذ فرصته ونرى كفاءته لان الكويت صارت هيكل عظمي بسبب التنفيعات المتوحشة.

وعن العلاج في الخارج قال انه يصرف لمن يعاني من النشلة والحكة بينما صاحب المرض العضال لا يسمح له احد بالعلاج وتراه يجري من نائب لنائب.

وقال لا يمكن وقف العلاج في الخارج كحل يظلم المستحق لكن يجب استيراد العلاج عبر انشاء مصحات مجهزة عالميا وبالتالي ينتفع منها المحتاج والمستحق ونمنع السياحة الكاذبة عبر العلاج في الخارج.

وحول تلوث البيئة قال لا احد يعالج بشكل حقيقي لأجوائنا وارضنا وسمائنا وبحرنا مؤكدا ان موجة الفساد عالية جدا لكن همة المواطن الكويتي اكبير واعلى منها وسوف يختار الاصلح والافضل والأكثر كفاءة.

ورفض العلي ظاهرة النائب الهارب الذي لا يراه الناخبون فور وصوله للبرلمان مشددا على متابعة كل المرشحين الذي يطرحون حلول العلاج والنهوض بالبلد من جديد ولا نتركها للمفسدين.

أكد أن الكويتيين على مر تاريخهم كانوا شعبا معطاء ومضحيا

الحربش: مهمتنا اليوم تعزيز المواطنة والحفاظ على حقوق المواطنين

جمعان الحربش

اكد النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية الدكتور جمعان الحربش على ان المواطنة هي عبارة عن ولاء وانتماء لنا وحقوق وواجبات علينا مشددا على ضرورة التوفيق بين الحقوق والواجبات فإذا اختلت الحقوق سيكون هناك ضعف في الولاء والانتماء والتضحية مشيرا إلى أن الكويتيين على مر تاريخهم كانوا شعبا معطاء مضحيا وكانوا دائما بجانب الحكومة في كل الظروف والمحن مضيفا ان السنوات السابقة شهدت خللا في الحقوق واجهه خلل في الولاء على حد وصفه

واضاف الحربش ان ضرب اي جهة على حساب جهة اخرى يؤدي بشكل حتمي إلى شرخ في المواطنة وحينما تم الإخلال بالحقوق العامة وتولي المناصب العامة وفق معايير المحسوبية والمعرفة والتوظيف الانتخابي فهو ضرب في الحقوق والواجبات داعيا الحكومة والجهات المختصة إلى إعادة النظر في سحب الجنسية من المواطنين المصنفين بانهم مخالفين للحكومة سياسياً. واوضح الحربش أن الأمر الخطير في ذلك كله هو أن مجلس الأمة الاخير قام بتوفير الغطاء النيابي لمثل هذه الإجراءات على الرغم أن الدستور الكويتي نص على أن الجنسية الكويتية نظمها القانون ولا يجوز سحبها إلا في حدود القانون كما انه نص ايضا على حق التقاضي متسائلا : لماذا لم يفعل القانون واللجوء للقضاء في سحب الجنسيات؟.

واختتم الحربش قائلا "مهمتنا اليوم تعزيز المواطنة والحفاظ على حقوق المواطنين ورفع الظلم عن المظلومين داعيا جميع المواطنين إلى لاختيار الرجال الكفء بحيث تكون المواطنة محفوظة فلا وطن دون مواطنة والبلد الذي يدار بالخوف ولا يدار بقوة القضاء بلد هش ضعيف".

مشدداً على وضع خطط واستراتيجيات جادة للاستفادة من طاقاتهم

خالد العنزي: الشباب يمكن أن يكونا رافعة التنمية أو قنابل موقوتة

خالد العنزي

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2016 المحامي خالد عايد العنزي إن نسبة الشباب في الكويت تبلغ حوالي 60% من عدد السكان الكويتيين مشيرا إلى أن هذه النسبة الكبيرة تستوجب من الحكومة والمجلس معا العمل على وضع خطط واستراتيجيات جادة للاستفادة من هذه الطاقات البشرية الهائلة والتي تمثل العمود الفقري لأي تنمية في العالم كما انها يمكن ان تكون قنابل موقوتة لا يمكن معرفة مكان او زمان انفجارها اذا لم نحسن توجيهها واستثمارها.

واشار العنزي إلى التقصير الكبير في حق فئة الشباب الذين تهدر طاقاتهم ويضيع بعضهم بسبب السياسات الخاطئة وغياب العمل على تحقيق احلام وطموحات الشباب وتوفير مستلزمات الإبداع لهم وخاصة السكن والعمل المناسب والبيئة الملائمة للإبداع والتطوير مشدداً على ضرورة دعم وتشجيع كل المبادرات والمشاريع الشبابية لان الشباب الكويتي مبدع وبحاجة إلى رعايته ودعمه بفرص ميسرة وبشكل مستدام لافتا إلى ارتفاع نسبة الجريمة والتطرف بين فئة الشباب ليصل المعدل إلى جريمة كل نصف ساعة حسب إحصائيات وزارة الداخلية لأسباب مختلفة اهمها حالة الفراغ الموجودة داخل المجتمع ووجود طاقات غير مستغلة لدى الشباب الذي لا يجد استثمارا لطاقاته الا من خلال العنف.

واضاف العنزي بانه يمكن العمل على إيجاد مناطق صناعية حرفية، كما هي الحال في البلدان المتطورة التي تتيح للشباب فرص وحرية الإبداع، مع ضرورة تشريع قوانين خاصة بالشباب وخلق فرص عمل غير تقليدية لهم من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي، والاستفادة من تجارب دول اخرى اتبعت مثل هذه الأساليب مثل الصين او تركيا. واكد العنزي أن الملف الرياضي يعتبر من اهم مقومات ملف الشباب، وهذا يبرز موضوع الإيقاف الرياضي الذي تدور فيه الحكومة في حلقة مفرغة وتتمسك ببعض الجمل السقيمة التي تردها.

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية

الحملات الانتخابية تتسابق على كسب ثقة الشباب

تتسابق الحملات الانتخابية في الكويت مع اقتراب الموعد المقرر لإجراء انتخابات برلمانية في 26 نوفمبر الجاري على كسب ثقة الشباب الذين يتوقع ان يكون لهم دور حاسم في تحديد هوية البرلمان المقبل.

ويسعى المرشحون للانتخابات البرلمانية التي ستجري وفق قانون الانتخاب الجديد الذي اعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة الى إقناع الشباب باطروحاتهم السياسية والاقتصادية من خلال طرح برامج واقعية قابلة للتنفيذ لاسيما فيما يتعلق بمشكلة البطالة التي وصلت نسبتها في الكويت الى 40ر19 في المئة.

الا ان هذه البرامج الإنتخابية للمرشحين والتي تتناول جانبا مهما من قضاياهم تثير الكثير من الشكوك لدى الشباب حول مدى إمكانية تطبيقها في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بشكل مخيف على المستوى الدولي وكذلك انخفاض إسعار النفط.

وفي خضم هذا القلق الذي يخيم على الكثير من المجتمعات يتوجه الشباب في 26 نوفمبر الجاري الى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في البرلمان وسط تطلعات وآمال بحل ومعالجة مشكلة البطالة التي تتفاقم عاما بعد آخر. وأجمع عدد من المرشحين في بعض الدوائر الانتخابية في تصريحات متفرقة لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على ان مشكلة البطالة بالكويت تأتي في مقدمة اهتماماتهم باعتبار الشباب هم الفئة الرئيسية التي يعول عليها في المجتمع كونهم أساس التقدم والعنصر الرئيسي للانتاج والدفع بعجلة التنمية.

وقالوا ان مشكلة البطالة عند الشباب لا تزال قائمة ما يتطلب من البرلمان المقبل اتخاذ خطوات جادة وحقيقية لحلها جذريا من خلال تأمين الوظائف الملائمة لهم في المستقبل.

واكدوا ان ظاهرة البطالة مشكلة خطيرة وقضية جوهرية وحساسة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية مطالبين الجانب الحكومي ببذل المزيد من الجهود لتوفير فرص عمل للشباب وسد اي شعور لديهم بالنقص.

وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في الكويت لمعالجة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل مناسبة للشباب تقوم على مبدأ التكافؤ والمساواة.

وطالب المرشحون الحكومة بوضع قضية البطالة على راس اولوياتها في برنامجها المقبل واعداد دراسة دقيقة حول معدلات البطالة في البلاد والتعريف بالابعاد الحقيقية لمشكلات التوظيف في المجتمع وكذلك تقديم الحلول المقترحة بشانها في ضوء تزايد مخرجات التعليم الجامعي وغيره.

واشار عدد من المرشحين في هذا الصدد الى اهمية الدور الذي يؤديه الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة ودعم افكار الشباب.

واكدوا ان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشجع الشباب على ترجمة افكارهم الى مشاريع قابلة للتطبيق وتخفف العبء عن ديوان الخدمة المدنية. يذكر ان سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اصدر في 16 اكتوبر الماضي مرسوما بحل مجلس الامة وفقا للمادة 107 من الدستور الكويتي نظرا للظروف الاقليمية الدقيقة وما استجد منها من تطورات وما تقتضيه التحديات الأمنية وانعكاساتها المختلفة من ضرورة مواجهتها بقدر ما تحمله من مخاطر ومحاذير الامر الذي يفرض العودة إلى الشعب مصدر السلطات لاختيار ممثليه للتعبير عن توجهاته وتطلعاته والمساهمة في مواجهة تلك التحديات.

وكان سمو امير البلاد قد استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في 16 اكتوبر ورفع لسموه مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة وقد اعتمد سمو الامير مشروع المرسوم. وتجري انتخابات (امة 2016) وفقا للمرسوم رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 القاضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وفق النص التالي "تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد

يرى أن الكويت على أعتاب مرحلة جديدة

أحمد باقر : نحتاج لمشروع «مارشال» لتوفير الخدمات الأراضي لتنفيذ المشاريع

باقر متحدثا

حضور كثيف

- أهم القضايا التي يجب أن يتصدى لها المجلس القادم هي العدالة والإصلاح الاقتصادي
- هل يجوز أن لا يحصل الكويتي على حقه إلا بواسطة شخصية أو قبلية؟

في ندوة عامة عنون لها بـ (العدالة والإصلاح الاقتصادي) افتتح المرشح أحمد يعقوب باقر مقره الانتخابي في منطقة القادسية بحضور مميز.

وقد بدأت الندوة بتقديم الشيخ راشد العليمي الذي أعطى لمحة سريعة عن بعض انجازات المرشح أثناء وجوده في مجلس الأمة سابقا.

ثم بدأ المرشح أحمد يعقوب باقر بترحيبه بالحضور مؤكدا أن الكويت على أعتاب مرحلة جديدة وأن الأحداث أثبتت صحة مواقفهم سابقا والقائم على ضرورة المشاركة والسعي للتصحيح الأوضاع.

وقال : أن أهم القضايا التي يجب أن يتصدى لها المجلس القادم هي العدالة والإصلاح الاقتصادي وأضاف : قد يتساءل البعض : لماذا نتنقد وقال : إننا ننتقد لنعرف العلة ونسعى للعلاج وضرب مثلا على عدم العدالة بالتفاوت في فرص العمل والرواتب وكذلك العلاج في الخارج حيث يسافر البعض وهو غير محتاج وهناك من هو محتاج للعلاج فعلا ولا يجد فرصة للسفر.

وكذلك التوزيعات لبعض القطاعات كالمزارع وغيرها دون النظر لمدى انتاجية الشخص. أين العدالة في انتظار المواطن (15) سنة للحصول على أرض.

وضرب مثالا لعدم العدالة بمشروع لشباب كويتيين أرادوا إنشاء مشروع تعليمي رائد ولكن لم يستطيعوا ذلك ومثال آخر بالخلل بالكوادر التي أساءت للكويت والكويتيين وكذلك أساءت لأسرة الصباح الكريمة التي تتعامل بمسافة واحدة من الجميع.

وتساءل هل يجوز أن لا يحصل الكويتي على حقه إلا بواسطة شخصية او قبلية أو مصلحية.

ثم تحدث بعد ذلك عن المشاريع الصغيرة والتي وضعت لها ميزانية ومنذ (10) سنوات ولم تنفذ وتوقفت جميع المشاريع.

نحن نحتاج لمشروع (مارشال) لتوفير الخدمات وتوفير الأراضي لتنفيذ المشاريع لكي يشتغل الشباب.

وخلال (10) سنوات سيتخرج (450) الف كويتي أين سيعملون وكيف سيتزوجون ويؤسسون أسر ؟! كل خبراء الاقتصاد محليا وعالميا حذروا بضرورة توفير مصادر دخل آخر وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليساهم في الناتج العام للدولة وتوظيف الشباب.

ومن الأشياء المهمة الصناعات النفطية التي نمتلك كل مقوماتها ويجب ان نبني مصانع ولا أؤيد شراء مصانع خارج الكويت مصانع تبنى في الكويت يصرف من ارباحها على الشباب عندما يتوظفون فيها.